صناعة الحدود النحوية في التراث النحوي

د/ أسامة سيد المطراوي

مدرس علوم لغوية بقسم اللغة العربية - كلية الآداب – جامعة بني سويف.

الملخص

هناك عقبات تحول دون تتبع حدود المصطلحات النحوية لرصد نشأتها وتطورها رصدًا دقيقًا؛ من هذه العقبات انعدام وثائق المراحل الأولى لها، لكن من خلال ما توفر لنا من وثائق متأخرة نجد أن ظاهرة وضع حدود هذه المصطلحات كانت ماثلة في كل ما كتبوا، كما نجد عند ابن هشام (761هـ) في "شذور الذهب" لما فيه من صبغة منطقية كانت قد فشت في النحو العربي منذ القرن الرابع الهجري.

وكان لتلاميذ أبي الأسود الدؤلي (69هـ) جهود محمودة في ميدان صك المصطلحات النحوية وما يُناسبُها من حدود لغوية؛ من مثل مصطلح "التنوين" عند نصر بن عاصم (89هـ) الذي أقرّه مكان مصطلح الغنة عند أستاذه الدؤلي. وقد استخدم الخليل بن أحمد الفراهيدي (170هـ) مصطلح الحد في كلامِه عن مصطلح التعجب، إذ يقول: "وحد التعجب ما يجده الإنسان من نفسه عند خروج الشيء عن عادته".

وقد عمد سيبويه (180هـ) إلى تنسيق أفكار أستاذه الخليل في كتابه، وكان لعملية التحديد النحوية نصيب وافر عنده، فقد حد الفعل بقولِه: "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع... وأما ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل فنحو ثم وسوف..."، وفي هذه الصياغة نجد إعمالًا لدور العقل عنده متأثرًا بالمنطق في دراسة النحو.

وقد تأثر النحو بالمنطق تأثرًا جليًا خاصة في الحدود كما يظهر بعد منتصف القرن الثالث الهجري؛ فالزجاجي (337هـ) عبر عن ذلك في حدِّه للاسم قائلًا: "فالاسم في كلام العرب ما كان فاعلًا أو مفعولًا، أو واقعًا في حيز الفاعل والمفعول ...، وإنما قُلنا في كلام العرب؛ لأنا له نقصد، وعنه نتكلم، ولأن المنطقيين وبعض النحويين قد حدوه حدا خارجا عن أوضاع النحو؛ فقالوا الاسم صوت موضوع دال بالاتفاق على معنى غير مقترن بزمان، وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم، وإنما هو من كلام المنطقيين، وإن كان قد تعلق به جماعة من النحويين"، فهذا إن دل فإنما يدل على غلبة المنطق في الحدود النحوية آنذاك.

الكلمات المفتاحية

_ الحد النحوي _ المصطلح النحوي _ التأليف النحوي _ الجهاز الاصطلاحي

_ الصبغة المنطقية _ وثائق نحوية _ مصطلح التنوين _ مصطلح الغنة

_ حد التعجب _ حد الفعل _ حد الاسم التعريف والمعرَّف

Setting Inflections in the Heritage of Grammar

Abstract

There are obstacles making it difficult to accurately track grammatical inflections, starting from their origin to their change over time. One of such is the absence of its early stages. Nevertheless, the phenomenon of setting grammatical inflections is evident in latest documents. As is the case with Ibn Hesham's *Pieces of Gold* and its rationale spreading in Arabic grammar since the 4th century AH.

In 69 AH, Abi Al-Aswad Al-Dowaly's students have positive contributions to the area of coining grammatical terminology and setting which linguistic mark should go along with it. For instance, Nasr Ibn Asem's mark "AL-Tanween" (89 AH) that he accredits instead of Al-Dowaly's "Ghonna", his professor. In 170 AH, Al-Khalil Ibn Ahmed Al-Farahedy uses the word *inflection* in his statement, defining the exclamation: "The exclamation inflection is what the speaker does when s/he expresses something extraordinary".

Sibawayh (180 AH) tends to reproduce, in his book, the thoughts of his professor Al-Khalil where he focuses on the grammatical inflection. According to him, the grammatical inflection of verb is set as follows: "verbs are derived from the newest nouns and put in the tenses of past, future, and present continuous. As for those which are not identified as verbs or nouns, they are the same as *therefore* and *then* …". In this sense, it is clear how his thoughts are affected by the logic in grammar studies.

Grammar is apparently affected by logic, especially, when it comes to inflections, and this is documented after the mid 3rd century AH; Al-Zogagy (337 AH) sets the grammatical inflection for noun as follows: “Nouns, in the Arabic discourse, are either subjects or objects, or they are otherwise situated in the position of subject or object …, and the ‘Arabic discourse’ is precisely used since it is the researcher’s main concern, and because logicians and some grammarians consider it a rule independent to grammar. They conventionally describe the noun as a voice produced to refer to an infinite meaning, and that is according to logicians not grammarians, even if a group of grammarians had been influenced by it”. That is only to prove that logic had a great impact on grammatical inflections, then.

Keywords:

grammatical inflection, grammatical term, grammatical coordination, lexicon, logical touch, grammatical documents, Al-Tanween term, Ghonna term, exclamation inflection, verb inflection, noun inflection, identifier and identified.

من الواضح أنَّ الوثائق التي يُمكن أن تكون شاهدةً على فترة المخاض وممثلةً للخطوات الأولى للتأليف النحْوي لم يبقَ لنا منها شيء، بل إنَّ أثرَها قد أُمْحِيَ في فترة مبكرة، وانعدام هذه الوثائق يُمثل عقبةً في سبيل تتبع المصطلحات والوقوفِ على سيرورتِها انطلاقًا من المصطلح، وإذا اعتبرْنا أنّ مصطلحات كل علم هي مفاتيحُه؛ فإنّ جهل ظروف نشأتِها وملابسات تطورِها يحول دون تتبع أطوار العلم، والإلمام بكيفية استنباط مفاهيمِه، ومراحل ائتلاف عناصره.

وليس للباحث اليوم إلا أن يكتفي بما توفّر له من الوثائق المتأخرة بالنسبة إلى عصر النشأة، وأقدمُها كما هو معلوم كتاب سيبويه، ولا يخفى أنّ هذا التصنيف غيرُ كافٍ لأن يُقدمَ صورةً لتطور وضع المصطلحات طيلة قرن ونصف من العمل النحوي، بما يفترض أن يكون مرّ به الجهاز الاصطلاحي من تردد أو تعدد في تسمية المفهوم الواحد، والالتجاء إلى وصف المفهوم قبل التوصل إلى بلورتِه في مصطلح وجيز مكتف بنفسِه، مؤدٍّ إلى المقصود منه دون أن يكونَ في حاجة إلى توضيح أو شرح.

وإذا عُدْنا إلى كتب النحاة القدماء فإنّنا نجد أنّ ظاهرة وضع التعريفات أو الحدود كانت ماثلةً في كلِّ ما كتبوا، إلا أنّهم كانوا أكثر عنايةٍ بوضع الحد والتدقيق في عناصره، ومدى التطابق الحاصل بين التعريف والمعرَّف؛ كما نجد عند ابن هشام (761هـ) على سبيل المثال في شرح شذور الذهب، وما كان هذا التدقيق في صناعة الحدود النحوية إلا حصيلة جهود النحْويين على مدى قرون كثيرة، اكتستْ فيها الحدود النحْوية بصبغة منطقية كانت قد فشَتْ في النحو العربي منذ القرن الرابع الهجري.

لذلك إنّ البحث في المصطلح النحوي للسعي إلى تأريخ ظهورِه، وتبلور مفهومِه الفني أو تأرجحه بين أكثر من مفهوم يصطدم بنفس المصاعب التي تعترض سبيل الباحث في نشأة النحو وتكون مادتِه وتطورها قبل ظهور كتاب سيبَوَيْه، ومن المعلوم أنّ المادة النّحْوية التي يتكون منها الكتاب بلغت درجة من الاكتمال والنضج ومن الغزارة والشمول ما يحمل على التأكيد بأنها نتيجة مخاض طويل ومجهودات أجيال متعاقبة يمثل الخليل بن أحمد وسيبويه آخر حلقاتها.

وحتى إذا ما سلمْنا بما تُشير إليه كتب طبقات النحاة من أنّ واضع النحو هو أبو الأسود الدؤلي فإنّ بعض مؤلفي هذه الكتب لم يخف عنهم أنّ مادة هذا العلم ليسَتْ ثمرةَ مجهود علم واحد من أعلامه، هذا هو معنى ما يذهب إليه الزبيدي (379هـ) في كتابِه "طبقات النحْويين واللغويين" عندما قال: "أول مَن أصّل ذلك وأعمل فكرَه فيه أبو الأسود ظالم بن عمرو الدؤلي ونصر بن عاصم وعبد الرحمن بن هُرمُز؛ فوضعوا للنحو أبوابًا وأصّلوا له أصولًا؛ فذكروا عوامل الرفع والنصب والخفض والجزم، ووضعوا باب الفاعل والمفعول والتعجب والمضاف، ثمّ وصل ما أصّلوه من ذلك التالون لهم والآخذون عنهم".

ولا يخفى ما في صيغة هذا القول من تعميم مما يجعلُنا نعتبر أنّ الغموض الذي يحُف بنشأة النحو وتكون مادته قديم إذ لم يتسنَ للزبيدي ولا لغيرِه من أصحاب كتب التراجم أنْ يوفروا معلومات حول جهود كل واحد من أعلام القرنَين الأول والثاني، وأن ينسبوا إلى كل واحد منهم ما استنبطه أو أضافه إلى ما توصّل إليه سلفه من أبواب وقواعد وعلل.

وقد درج كثير من النحاة المحدثين إلى تعريف كل مصطلح نحوي عند تناولِهم له كعنوان لباب من أبواب النحْو العربي، وتتعدد التعريفات للمصطلح الواحد بين النحاة، إلا أنّه ينذُر أن يُبحث في عناصر التعريف للكشف

عن مدى دقّتِه في التعبير عن المصطلح المعرَّف؛ فكأنّ الغاية منه إيجاد عبارة يصدّر بها هذا الباب من أبواب النحو أو ذاك، ومن ثمّ اتخاذُها سبيلًا لتمييز ما يُراد الحديث عنه تمييزًا أوليًّا؛ إذ إنّهم إذا قالوا: إنّ المفعول به هو ما وقع عليه فعل فاعل، تُوهم أنّ زيدًا في مثل قولِنا: مات زيد، مفعول به؛ إذ كان الفاعل وقع عليه في المعنى، وليس هو مَن قام بفعل الإماتة، وصحيح أنّ النحاة عند عرضِهم للأبواب النحْوية كانوا يتحدثون عن مثل هذه الحيثيات، إلا أنهم لم يعبروا عنها في تعريفاتِهم، مما جعلَها قاصرة عن أداء وظيفة التمييز المنوطة بها عندما تُبتدأ بها أبواب النحو العربي، وهذا على سبيل التقديم وإليكم التفصيل:

أولًا: نشأة النحو وتطورُه

يختلف العلماء والباحثون في أول مَن وضع النحو العربي؛ ففريق يرى أنّه أبو الأسود الدؤلي، وفريق يرى أنّه نصر بن عاصم، وآخرون يذهبون إلى أنّ الذي قام بذلك هو عبد الرحمن بن هُرمُز، أو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي(1). واختلف العلماء والباحثون أيضًا فيمَن أمر بوضعِه؛ فذهب بعضُهم إلى أنّه أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب، وبعضهم إلى أنه زياد بن أبيه، أو ابنه عُبيد الله بن زياد، بينما يذهب آخرون إلى أنه أمير المؤمنين عمر بن الخطاب(2). وإن كان الأقرب للصواب أنّ واضع النحو هو أبو الأسود الدؤلي بأمر أمير المؤمنين علي بن أبي طالب _رضي الله عنه_.

وقد اختلف العلماء والباحثون في الأسباب التي حملتْ على وضع النحو، لكن أهمها:

1_ شيوع ظاهرة اللحن.

2_ محاولة فهم القرآن الكريم.

3_ إقبال الأعاجم على تعلُّم العربية وقراءة كتاب الله.

4_ نضج العقل العربي ورقيُه.

5_ اعتزاز العرب بلغتهم وحرصهم عليها(3).

فقد ذُكرت رويات عديدة تُشير إلى أنّ ظاهرة اللحن بدأت في وقت مبكر منذ عصر النبوة، ثمّ أخذتْ تتسع حتى فشا اللحن وشاع على ألسنة الكثيرين، ومن هذه الرويات ما رُوي من أنّ بشرًا بن مروان "قال لغلام له: ادعُ لي صالحًا؛ فقال الغلام: يا صالحًا؛ فقال له بشر: ألقِ عنها ألفْ، وكان عمر بن عبد العزيز حاضرًا؛ فقال لبشر: وأنتَ فزدْ في ألفِك ألفًا(4)". ورُوي أنّ أبا الأسود طلب من عُبَيد الله بن زياد أن يضع العربية فأبى، فأتاه قوم، فقال أحدُهم: مات أبانا وترك بنون، فقال عبيد الله: عليَّ بأبي الأسود وأمرَه أن يضع العربية(5).

وإذا كان اللحن قد شاع بهذه الصورة على ألسنة الموالي والأعاجم والعرب الأصليين؛ فإنّه دون شك بات ظاهرة تشغل الجميع، وبات على أصحاب الرأي والفكر أن يضعوا لها حلًا، وأن يعملوا على حماية اللسان العربي منها، وعندئذ تكون الرويات السابقة وأشباهها هي المسئولة عن نشأة النحو، ويكون لكل واحد ممَن ذكر اسمه من المنشئين أو الآمرين فضل في أنّه قد أسهم بنصيب كبير أو صغير في نشأة النحو.

لذلك يُقال: إنّ نشأة أي علم أو، فن لا ترجع إلى سبب واحد، أو شخص واحد؛ وإنما هي أسباب تتضافر، وأشخاص عديدون، ومن يتابع ما كتبه علماء الاجتماع حول نشأة الظواهر المختلفة وتغيرها يجد أنهم مجمعون على أن الظواهر لا تنشأ، ولا تتغير نتيجة لحدث واحد؛ وقع مرّة ثمّ انتهى، وإنما تنشأ نتيجة لأسباب تتكرر حتى

يُصْبح تكرارها ظاهرة، تلفت الانتباه، وتشد المهتمين، فتتولد عنها فكرة، قد تكون مختلطة بغيرها، ثمّ تنمو هذه الفكرة حتى تنضج، ثمّ تتميز وتستقل، لتصبح شيئا يختلف عن غيره تمام الاختلاف. وقد يستغرق ذلك جيلًا أو عدة أجيال، وقد تنشأ الفكرة فى مكان ثمّ تنمو وتستقر فى مكان آخر، وقد يلحظها شخص، ويتتبعها آخر، ثمّ ينتهى من أمرها غيرهما.

وإذا نظرْنا إلى مَن يذهب إلى أنّ النحو نشأ لفَهْم القرآن الكريم، ولم ينشأ لحفظِه من اللحن(6)، يجد أنّ عددًا كبيرًا من الباحثين والمشتغلين بعلوم القرآن يؤكدون على أهمية النحو لفهم القرآن الكريم أو دراستِه وتفسيرِه أو حتى قراءته، لكنّ الرويات التاريخية تشير إلى أنّ البداية الأولى في نشأة العربية كانت لحفظ القرآن وحمايته من اللحن، ولا يُمكن إلغاء تلك الرويات وترجيح ما سواها، وإنما الذي يُمكن ترجيحه أنّ النحو نشأ أولًا لحفظ النص القرآني، وصيانتِه من الاختلاف واللحن، ثمّ تحوّل بعد ذلك ليكون معينًا على فهمِه، وتدبر قراءته وتفسيره.

وإذا نظرْنا إلى مَن يذهب إلى أنّ نشأة النحو ترجع إلى إقبال الأعاجم على تعلم العربية(7)، يجد أنّ هذا سبب من الأسباب؛ لكن ما المقصود بالعربية التي أقبل عليها الأعاجم، هل المقصود بها العربية بمعناها الاصطلاحي؟ أم أنّه يقصد بالعربية محاكاة الناطقين بها، وتلك لا تحتاج إلى تعلم، وإنما تحتاج إلى معايشة حيث لا قواعد ولا كتب. وعلى فرض أن المقصود هو أحد الأمرَين السابقَين؛ فإنّ تعلمَهم للعربية لا يسلم بالتأكيد من اللحن، وبذلك يُمكن القول بأنه لا يوجد سبب واحد ترجع إليه نشأة النحو العربي، لكنها أسباب متعددة، اجتمعت وتضافرت معًا؛ لتلقح لنا ذلك العلم.

ونظرًا لأنّ صياغة أي علم صياغة دقيقة لا تتحقق إلا باطراد قواعدِه بعد استقراء طويل اطرادًا يكفل لكل قاعدة أن تصبح أصلًا تُقاس عليه كل الجزئيات قياسًا دقيقًا، وأول من يُرى عنده ذلك هو ابن أبي إسحاق الحضرمي (117هـ)، ثمّ تبعَه تلميذاه: عيسى بن عمر وأبو عمرو بن العلاء، ثمّ تلميذا عيسى: الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب، وبذلك يُعدّ عبد الله بن أبي إسحاق أول النحاة على الإطلاق، وواضع علم النحو العربي(8).

ويُعدّ صنيع عبد الله بن أبي إسحاق حلقة من حلقات تطور النحو العربي، سبقتْها حلقات وتلتْها حلقات، وإذا كانت الصياغة والقياس قد تبلورا عندَه؛ فإنّ ما قام به أبو الأسود كان أساسًا للمصطلحات الإعرابية التي تبلورت بعد ذلك؛ وعلى ذلك يكون أبو الأسود هو صاحب السبق الأول في نشأة النحو، بعملِه الرائد في نقط المصحف نقط إعراب، ثمّ تلاه تلاميذُه، ثمّ تلاميذُهم الذين أخذوا هذا العمل وطوّروه، ومن أشهرِهم عبد الله بن أبي إسحاق الذي فرّع وقاس، ثمّ استمر تطور النحو بين تحليل وتعليل وقياس وبسط حتى بلغ درجة كبيرة من النضج على يد الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه؛ الذي ظهرت الأبواب الكاملة على يدَيه.

وانطلقَت مسيرة النحو بعد ذلك تمضي فوجًا بعد فوج؛ لتمثل الاتجاهات الفنية والنحوية؛ التي أُطلق عليها المدارس النحوية؛ فكانت البصْرة بمثابة المهد الأول للدراسات النحوية المختلفة، منذ أن قام أبو الأسود بعملِه الرائد، وما جرى على يد تلاميذِه لتصل بهم مدرسة البصرة إلى غايتها من حيث تأصيل القواعد، وتقرير العلل. ثمّ نشأت مدرسة الكوفة على يد أبي جعفر الرؤاسي ومعاذ الهراء، ثم الكسائي وتلميذه الفراء؛ اللذَين رسما صورة النحو الكوفي، ووضعا أسسه وأصوله، بعد أن توسعا في الرواية والقياس، والرجوع إلى القراءات الشاذة ونحوها(9).

ثمّ تلا ذلك المدرسة البغدادية علي يد ابن كيسان الذي مزج بين آراء البصريين والكوفيين، وانتخب لنفسِه آراء أسستْ مذهبَه، وتابعَه الزجاجي وأبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني وغيرهم. ثم جاءت بعد ذلك المدرسة

الأندلسية؛ لنلتقي بأشهر أعلامها؛ من مثل ابن مضاء وابن عصفور وابن مالك وغيرهم. ثمّ تلا ذلك المدرسة المصرية وأشهر أعلامها ابن النحاس وابن هشام وابن عقيل وغيرهم(10). وهكذا تمضي مسيرة النحو متواصلة، لكل مدرسة أعلامها، ولكل منها آراؤها واتجاهاتها ومناهجها.

ثانيًا: الحدود النحوية في مرحلة المخاض

كان لتلاميذ أبي الأسود جهود محمودة في ميدان المصطلح النحوي، وممن ذكرتهم لنا المصادر يحيى بن يعمر العدواني (129هـ) (11) الذي عرف مصطلحات الرفع والنصب أو الوضع، "وهما أول المصطلحات العلمية الناضجة عند علماء هذه الطبقة، وردا عند يحيى بن يعمر لمّا بيّن للحجاج مواطن لحنِه في قولِه تعالى: {قُلْ إِنْ كَانَ آَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ} 84/ 24، قائلًا: فترفع أحب وهو منصوب، أو قال: فتقرؤها أحبُّ بالرفع، والوجه أن تقرأ بالنصب على خبر كان، وفي رواية القفطي يقول يحيى بن يعمر: أما إذا سألتني أيها الأمير فإنك ترفع ما يوضع وتضع ما يُرفع".(12)

ويُطالعُنا مصطلح التنوين عند نصر بن عاصم الليثي (89هـ) الذي يُقره مكان مصطلح الغنة عند أستاذِه الدؤلي، فيروي لنا السيرافي أن "خالد الحذاء قال: سألت نصر بن عاصم وهو أول من وضع العربية: كيف نقرؤها قال: قل هو الله أحد، الله الصمد لم ينون، قال: فأخبرْتُه أن عروة ينون فقال: بئسما قال وهو للبئس أهل"(13)، وقد استقر هذا المصطلح إلى يومِنا هذا، ولا بدّ من الإشارة إلى أن ما ذكر من مصطلحات لم يذكر لها حدود، وهو ما تصدى له النحاة فيما بعد.

ومن هؤلاء عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (117هـ) الذي نقل مصطلح النحو من المعنى اللغوي إلى المعنى الاصطلاحي، ولكن دون وضع حدود دقيقة لهذا المصطلح، إلا أنه قد ظهرت عنده "فكرة اصطناع القياس أداة لصنع النحو، وأصلًا من أصوله".(14)

وأخذ النحو عن ابن أبي إسحاق عيسى بن عمر الثقفي (149هـ) صاحب "الجامع والإكمال" اللذين ضاعا، فضاع بذلك ما يُمكن أن نتحققه من وضع أبواب النحو ومصطلحاتُه، ووضع رسوم أو شروح لتلك المصطلحات، وبقي لنا بذلك مجرد العلم بأنه هو وأصحاب طبقتِه قد اهتموا "بالتعليل والقياس، وزادت عنايتُهم بجمع الشواهد، واتجهوا إلى وضع المزيد من القواعد النحوية بعد الاستقراء، وتتبع الكثير مما نطق به العرب، وفي خلال هذا التتبع والجمع، كانوا يجدون من شعر الشعراء ما هو على خلاف الكثير المطرد، فكان بعضهم يتخذ هذا وسيلة لتخطئة العرب، والطعن عليهم كما فعل عبد الله بن أبي إسحاق كثيرًا في قصصِه المشهورة مع الفرزدق وغيرِه، وكما فعل أحيانًا عيسى بن عمر الذي خطأ الشاعر المشهور النابغة الذبياني في بعض أشعارِه، وكان بعضهم الآخر يحكم عليه بالصحة مع الشذوذ، فيقبله ويحفظه ولا يقيس عليه، مثل أبي عمرو بن العلاء".(15)

ويعود لهؤلاء فضل التنبيه على كثير من المسائل النحوية بطرحهم لتلك المسائل، واختلافهم فيها فيما بينهم، أو اتفاقهم في بعض المسائل ليتركوا للمتأولين استخلاص القاعدة، ومن ذلك تنبيههم إلى مسألة الاشتغال، "فعندما يقرأ عبد الله بن أبي إسحاق وعيسى بن عمر قول الله عز وجل: {الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ}النور 2، بالنصب، أو يقرأان بالنصب أيضًا قوله تعالى: {وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا}المائدة 38 عندما يقرأان بالنصب؛ فإن ذلك يلفت أنظار الآخرين إلى البناء على الفعل المشغول بالضمير،

فالوجه في القياس قوي، حتى إن سيبويه فضل قراءة النصب على قراءة الرفع، التي أبتْ العامة القراءة بها، والرفع عند سيبويه على أنهما مبتدآن".(16)

وهم بذلك يستعملون مصطلح الاشتغال دون تسميته، معتمدين على سليقتهم اللغوية السليمة، كما اعتمدوا عليها في استعمال كثير من المصطلحات الأخرى التي لم يكونوا يعرفون أسماءها؛ إذ إن "عبد الله بن أبي إسحاق وعيسى بن عمر لم يكونا ليعرفا مصطلح الاشتغال، ولم تظهر عندهما فكرة شرطه، ولن نتصور أن أحدًا ممن سبقهما من علماء العربية عرفه كاصطلاح فني لإحدى جزئيات النحو العربي، ولكن الفضل الذي يمكن أن يُنسب إليهما، هو فضل تمييزه والتنبيه عليه؛ ليكون أيضًا لمَن جاء بعدهما فضل تسميته ووضع حدوده، كما هو الشأن في جميع ما أثر عنهما من مسائل النحو".(17)

وأخذ النحو عن عيسى بن عمر الخليل بن أحمد الفراهيدي (170هـ) الذي نُسب إليه كتاب "الجمل في النحو"، ومن ثم اختلف في اسم الكتاب، وإذا بحثنا في نحوه فإننا سنجده يزخر بمصطلحات كثيرة يشي ما وضعه من رسوم لها بوضوحها واستقرارها عنده، ففي حديث له عن النصب بـ"إن وأخواتها" يقول: "قولُهم إن زيدًا في الدار شبهوه بالفعل الذي يتعدى إلى مفعول، كقولِهم: ضرب زيدًا عمرو، وأخرج عمرًا صالحٌ"(18)، فهو يدرك أن عمل "إن وأخواتها" كعمل الفعل المتعدي إلى مفعول، وواضح من تمثالِه أن عمل "إن" يشبه عمل الفعل المتعدي الذي قدم مفعوله على فاعلِه.

وهو بذلك يقترب كثيرًا من وضع حد لهذه الحروف، ومن ثم يفرق بينها وبين "كان وأخواتها"، فقد "زعم الخليل أنها عملَت عملَين: الرفع والنصب، كما عملَت "كان" الرفع والنصب، حين قلت: كان أخاك زيدٌ، إلا أنه ليس لك أن تقول: كأن أخوك عبد الله؛ لأنها لا تصرف تصرف الأفعال، ولا يضمر فيها المرفوع كما يضمر في "كان"، فمن ثم فرقوا بينهما كما فرقوا بين ليس وما، فلم يجروها مجراها، ولكن قيل: هي بمنزلة الأفعال فيما بعدَها وليست بأفعال".(19)

ومن هذا الكلام نستطيع أن نستخلص أن حد "إن وأخواتها" أنها حروف _فهي ليست بأفعال_ تعمل عملَين هما: الرفع والنصب تشبيهًا بالفعل المتعدي الذي يعمل عملَين في فاعل ومفعول، ولكن قدم المفعول على الفاعل، وبذلك يضعُنا الخليل أمام حد لهذه الحروف دون استخدام مصطلح الحد، وإن كان الخليل لم يستخدم لفظة الحد هنا، فإنه استخدمه عند حديثه عن التعجب؛ إذ يقول: "وحد التعجب ما يجده الإنسان من نفسه عند خروج الشيء عن عادته"(20) .

واستخدامه للفظة الحد هنا هو استخدام اصطلاحي وليس استخدامًا لغويًّا؛ إلا أنه ليس مصطلحًا نحويًا، فالحد المذكور للتعجب ليس حدًا لمصطلح دال على أسلوب من أساليب العربية، إنما هو حد لظاهرة إنسانية نفسية يقوم بتوصيفها عن طريق رصد انفعالات النفس عند مواجهتها لأمر خارج عن المألوف، ومن ثم اطلاق مصطلح التعجب على هذه الظاهرة، ولا أعني هنا أن مصطلح الحد بأركانه المنطقية كان معروفًا عند الخليل، ولكن مصطلح التعجب كأسلوب من أساليب العربية كان معروفًا عندَه بكل تأكيد، واستخدام هذا الأسلوب يكون عند إرادة التعبير عن انفعالات النفس؛ لتكون اللغة أداة للتعبير.

ثانيًا: الحدود النحوية في مرحلة المهد

عمد سيبويه إلى تنسيق أفكار أستاذِه الخليل في كتابِه، وأضاف إليها ما سمحَت به قريحتُه الفذة، وكان لعملية التحديد النحوي نصيب وافر ظهرتْ بشائرُه في أول باب من أبواب الكتاب عند حديثِه عن قسمة الكلم؛ إذ

قال: "هذا باب علم ما الكلم من العربية، فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، فالاسم رجل وفرس وحائط، وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع... وأما ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل فنحو ثم وسوف...(21) ".

يعتمد سيبويه القسمة الثلاثية للكلم، إلا أنه يستخدم مصطلح (الكلم) بدل (الكلام)؛ الذي ورد في رواية نشوء النحو على لسان الإمام علي _عليه السلام_ لأبي الأسود، فهو يفرق إذن بين هذين المصطلحَين الذين فرّق بينهما النحاة فيما بعد تفريقًا حديًّا، وهو يقسم الكلام إلى خمسة أقسام، "فمنه مستقيم حسن ومحال، ومستقيم كذب وقبيح، وما هو محال كذب(22)"؛ فالنزعة التقسيمية في النحو تجاوزتْ قسمة الكلم لتشمل أيضًا قسمة في الكلام، ويبدو أن المراد من قسمة الكلام عند سيبويه هو القسمة المعنوية أو الدلالية؛ ليكون بذلك أول مَن طرق هذا الباب.

وما يعنينا منها هنا هو تلك النزعة بحد ذاتها، والتي تدل على تأثير المنطق في دراسة النحو منذ نعومة أظفارِه، أو على أقل تقدير على إعمال دور العقل في الدراسة النحوية الذي يسمح للنحوي بالتقسيم وفق منهج يراه مساعدًا على التمييز بين الصواب وضده، وقد اكتفى سيبويه بالتمثيل لبعض أقسام الكلام السابقة، ويعرف المحال والمستقيم القبيح بقولِه: "وأما المحال أن تنقض أول كلامِك بآخرِه فتقول: أتيتُك غدًا... وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعِه، نحو قولِك: قد زيدًا رأيْتُ، وكي زيدًا يأتيك، وأشباه هذا(23)".

ومع أن سيبويه يفرق بين الكلم والكلام، إلا أن جعل المحال والمحال الكذب من أقسام الكلام يوحي بأنه يستخدم هذا اللفظ كما هو في اصطلاح اللغويين لا النحويين؛ إذ إن المعروف أن الكلام ما كان مفيدًا، وهذا ما يُمكن أن نفهمَه من قول الخليل في حديث له عما يسميه الرفع بخبر الصفة، والنصب على الاستغناء وتمام الكلام، ألا ترى أنك تقول: في الدار زيد، وقد تم كلامُك، وإذا لم يتم كلامُك فليس إلا الرفع، بك زيد مأخوذ، وإليك محمد قاصد، ألا ترى أنك إذا قُلْتَ: بك زيد لم يكن كلامًا حتى تقول مأخوذ، وهذه العبارة الأخيرة إشارة إلى أن الكلام ما كان مفيدًا فائدة يحسن السكوت عندها، وقول سيبويه: أتيتُك غدًا، ليس كلامًا إذن وفق المصطلح النحوي للكلام؛ لأنه ليس مفيدًا، لكنه كلام في اصطلاح اللغويين، فهو في اصطلاحِهم "اسم لكل ما يُتكلم به، مفيدًا كان أو غير مفيد(24)".

ولا شك أن هذا المعنى كان معروفًا عند سيبويه كما كان معروفًا عند أستاذِه الخليل، إلا أنه وضع قسمة شاملة للكلام ليكون ذلك مدخلًا للتفريق بين ما هو مفيد وما هو غير مفيد، ومن ثم للتفريق بين الكلام والكلم، فالكلم اسم وفعل وحرف، وهذا ما لا خلاف فيه بين الجمهور، وإنما وقع الخلاف في التحديد، وسيبويه يكتفي بتمثيل الاسم، فهو مثل: رجل وفرس وحائط، ولا أثر لتعريفه في الكتاب، فعلل أصحابُه ذلك بأنه "ترك تحديدَه ظنًا منه أنه غير مشكل(25)"، ونعتقد أن سيبويه لم يترك تحديد الاسم لأنه غير مشكل، وإنما تركه لأنه مشكل، وربما رأى أن الاسم لا يحد، ولذلك قال بعضهم: "لا حد له، ولهذا لم يحده سيبويه، وإنما اكتفى فيه بالمثال، فقال: الاسم رجل وفرس(26)".

وإذا نظرْنا إلى ما قالَه سيبويه في شرحه للفعل، فإننا سنجد أنه يستخدم لفظ (أمثلة)، وهو بذلك يُراعي قوانين الحد الأولى من حيث ذكر الجنس أو المادة في الحد، أما كون هذه الأمثلة مأخوذة من لفظ أحداث الأسماء، فهذا ما لا يُعتبر فصلًا مميزًا، وإنما يدل على أن أصل الاشتقاق هو الاسم، فأحداث الأسماء هي المصادر، والمصادر أسماء، ليصل إلى قولِه: وبُنيتْ لما مضى...، فهذه أقسام الفعل، وليس لها موضع في الحد، لكنها في الآن ذاتِه إشارة إلى ارتباط الفعل بالزمن، كما أن ربطه بين الفعل والحدث إشارة إلى أن الفعل حركة المسمى، ودال على الفعل الحقيقي، إذ كان مثلًا للأحداث فقال: "والأحداث نحو الضرب والحمد والقتل(27)".

أما الحرف فقد ذكر سيبويه رسمَه عندما قال: ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، وكان ينقُص هذا الرسم إيراد الجنس بأن يقول: (لفظ) ليُصبح رسمُه حدًا للحرف استقر إلى يومِنا هذا. ومن هنا نستطيع أن نقول: إن سيبويه لم يرد وضع حدود لأقسام الكلم، بل قصد إلى مجرد التمييز دون إيراد لفظة الحد في هذا الموضع، إلا أن ما ذكره يُعد بلا أدنى شك مرحلة متطورة عمن سبقه، وإذا نحونا بمصطلح الحد منحى مجازيا، فإننا نستطيع أن نسمي ما وضعه سيبويه حدودًا.

وإذا نظرْنا في استخدام سيبويه للفظة الحد، فإننا سنجدها تتردد بمعان متعددة في الكتاب، يقترب بعضُها اقترابًا كبيرًا من المعنى الاصطلاحي الفلسفي وإن لم يكن مقصودًا لذاتِه، ويبتعد بعضها الآخر عنه ليقتصر على المعنى اللغوي المعجمي، أو المستمد من السياق.

وترد لفظة الحد عند سيبويه بمعنى الوجه الأصيل الذي يحتمل الجواز، أو بتعبير آخر: بمعنى القاعدة، فالجملة الفعلية التي فعلُها متعدٍ، الأصل فيها أن تتألف من فعل وفاعل ومفعول بالترتيب، ويجوز تقديم المفعول على الفاعل، إلا أن الأصل هو الترتيب الأول، ولكنه لا يُعنى بالحد عند سيبويه في حد اللفظ (الجملة) الحد المنطقي؛ لأنه إذا اعتمدْنا ذلك، فإنه يخرج من حد الجملة كل ما فيه المفعول مقدمًا، وهو داخل فيه، فهو إذن لا يتحدث عن حد الجملة ، إنما يتحدث عن وجه يرى أنه قانون الجملة الأكثر اطرادًا.

وصحيح أن سيبويه لا يعني بلفظ الحد عندما يستعمله المصطلح المنطقي على وجه التحقيق، إلا أننا لا نستطيع أن نفهم من سياق هذا الاستخدام إلا أنه يُدرك ماهية القاعدة التي يجري عليها الكلام، فهو هنا لا يضع حدودًا لمصطلحات، ولكنه يضع حدودًا للكلام الصحيح في سياق معين وفق القاعدة الأصلية التي يجوز الخروج عليها أحيانًا، وهذا ما نفهمه في مواطن كثيرة: هذا حد الكلام، أو هذا الحد والوجه.

ولم تكن الغاية مما سبق تتبع لفظة الحد في كتاب سيبويه بكل معانيها وفق رؤيتِه وفهمِه، وإنما القصد منه التدليل على شيئَين:

أولُهما: شيوع لفظ الحد ليس بالمعنى اللغوي المعجمي المجرد، إذ ليس معنى لفظة الحد الفصل بين شيئين أو تمييز بعضهما عن بعض، فهذان معنيان لا نستطيع أن نفهمهما من قولِه أن حد اللفظ تقديم الفاعل على المفعول، وإنما بمعنى اصطلاحي ليس منطقيًا، إنما هو اصطلاح ذو جذور منطقية واستمالات لغوية نحوية ذات دلالات سياقية، وهذا المعنى لم يكن شائعًا عند سيبويه فقط، وإنما في عصره وعصر أستاذِه بدليل شيوعِه في كتابِه، إذ من غير المعقول أن يستعمل سيبويه هذه اللفظة ذلك الاستعمال المتكرر والكثير وهي مجهولة عند المتلقين في عصرِه([28]).

ثانيهما: أنّ مصطلح الحد لم يكن قد استقرّ في عصر سيبَويه، واكتسب صبغتَه المنطقية في علم النحو، وهذا الأمر عائد إلى أنّ الثقافة الفلسفية لم تكن بعد قد انتشرَتْ في عصره، إضافةً إلى أنّ مصطلح الحد الفلسفي كان ما يزال في طور النشأة، أمّا من الناحية النحْوية؛ فإنّ عدم استقرار مصطلح الحد عائد إلى عدم استقرار المصطلح النحوي في الكتاب، وهذا ما يبدو لنا من عدم استخدامِه المصطلح في بعض الأحيان وإنما وصفه؛ من مثل إطلاقِه مصطلح الأسماء المبهمة على أسماء الإشارة([29])، وسوى ذلك كثير مما يدل على عدم استقرار المصطلح النحوي في عصره، وهذا يُعدُّ دليلًا قاطعًا بأنّ النحو كفن لا يزال في مرحلة التكوين وأنه لم ينضج بعد، وإلا لاستقرت مصطلحاتُه.

ومن الجدير بالذكر أنّ حد الحد في اصطلاح المناطقة الدلالة على كمال ماهية الشيء؛ لذلك فإن حد سيبويه هو حد بالمعنى المجازي وليس بالمعنى المنطقي؛ لذلك نستطيع أن نستنبط من أقوال سيبويه حدودًا نحوية متعددة، منها على سبيل المثال لا الحصر: حد المفعول لأجلِه هو ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر، فانتصب لأنه مرفوع له، ولأنّه تفسير لما قبلَه لم كان؟ وليس بصفة لما قبله ولا منه(30).

وأخيرًا إنّ الحديث عن الحدود النحوية عند سيبويه أمر يحتاج إلى وقفة طويلة، ولم يكن الغرض هنا تفصيل القول فيها، وإنما تكوين فكرة بسيطة عن الحدود عندَه كمرحلة مهمة من مراحل التحديد النحوي وتكوين المصطلح، فالحدود في كتاب سيبويه ليست حدودا بالمعنى المنطقي، إلا أنه يُطلق لفظ الحد قبل المصطلح، وكل ذلك وفق معنى مجازي لمصطلح الحد عندما نطلقه، وربما كانت طريقة سيبويه في تبويب أبوابِه وإيراد مصطلحاتِه وذكر حدودِها أو رسومِها أو تعاريفِها أو شروحِها ليُصبح المصطلح الذي لم يكن قد استقرّ مفهومًا عبر تلك الشروح، هي التي دفعتِ ابن جني فيما بعد إلى القول إن الكتاب قد تضمن حدودًا حدها سيبويه(31).

ثالثًا: الحدود النحوية في مرحلة النضج

هي مرحلة ما بعد منتصف القرن الثالث الهجري؛ حيثُ يتفق الباحثون على أنّ النحو العربي قد تأثر بالمنطق خاصة في الحدود، والمطلع على الفكر النحوي بعد منتصف القرن الثالث الهجري يجد التأثر جليا؛ فالزجاجي (337هـ) يقول: "فالاسم في كلام العرب ما كان فاعلًا أو مفعولًا، أو واقعًا في حيز الفاعل والمفعول ...، وإنما قُلنا في كلام العرب؛ لأنا له نقصد، وعنه نتكلم، ولأن المنطقيين وبعض النحويين قد حدوه حدا خارجا عن أوضاع النحو؛ فقالوا الاسم صوت موضوع دال بالاتفاق على معنى غير مقترن بزمان، وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم، وإنما هو من كلام المنطقيين، وإن كان قد تعلق به جماعة من النحويين(32)".

المتأمل للنص السابق من الزجاجي يحكي ما استقر في الدراسات النحوية آنذاك؛ من الاعتماد على تنظير أهل المنطق في الحدود، ومما يدل على تقدم هذا التأثير بنحو نصف قرن من عصر الزجاجي؛ أن ابن كيسان (299هـ) حدّ الاسم بحد منطقي، قال الزجاجي عن ابن كيسان: "وحدُّه في الكتاب المختار؛ بمثل الذي ذكرْناه من كلام المنطقيين(33)".

ثمّ مع تقدم الزمن أصبح الأثر المنطقي في الحد النحوي خاصة أمرًا مسلمًا به؛ إذ لا تكاد تجد حدًا نحويا لم يتناوله النحويون بالشرح والنقد من وجهة نظر منطقية صرفة؛ فابن يعيش (643هـ) حينما أراد شرح حد الكلمة الذي وضعه الزمخشري، قدّم بمقدمة عن الحد، وهي مقدمة منطقية؛ حيث قال: "اعلم أنهم إذا أرادوا الدلالة على حقيقة شيء، وتمييزه من غيره تمييزًا ذاتيا حدُّوه بحد يُحصل لهم الغرض المطلوب، وقد حد صاحب الكتاب الكلمة بما ذكر، وهذه طريقة الحدود، أن تأتي بالجنس القريب، ثم يقرن به جميع الفصول؛ فالجنس يدل على جوهر المحمود دلالة عامة، والقريب منه أدل على حقيقة المحدود؛ لأنه يتضمن ما فوْقَه من الذاتيات العامة، والفصل يدل على جوهر المحدود دلالة خاصة(34)".

وقد اضطر أبو علي الشلوبين أن يقدم بمقدمة منطقية في بداية شرحِه للجزولية؛ لتكون الألفاظ المنطقية التي يشرح بها الحدود بعد ذلك مفهومة لقارئ كتابِه؛ حيث قال: "وقد استدعى هذا الفصل معرفة الفرق بين الجنس والنوع، فاعلم أنه لا مطمع لأحد في معرفة حقيقة الفرق بين الجنس والنوع، إلا بمعرفة الجنس والنوع والفصل والخاصة، ولا مطمع لأحد في معرفة ذلك؛ إذا لم يكن علِم مقدمات من علم المنطق وهو معرفة الكلي والشخصي والذاتي والعرضي والمعول في جواب ما هو؟ والمعول في جواب أي شيء هو؟(35)".

خاتمة بأهم النتائج والتوصيات

لقد أسفر هذا البحث عن العديد من النتائج؛ من أهمِها:

أولًا: هناك عقبات تحول دون تتبع حدود المصطلحات النحوية لرصد نشأتها رصدًا دقيقًا؛ من هذه العقبات انعدام وثائق المراحل الأولى لها.

ثانيًا: إن ظاهرة وضع حدود للمصطلحات النحوية كانت ماثلة في كل ما كتب علماء اللغة، كما نجد عند ابن هشام (761هـ) في "شذور الذهب".

ثالثًا: كان لتلاميذ أبي الأسود الدؤلي (69هـ) جهود محمودة في ميدان صك المصطلحات النحوية وما يُناسبُها من حدود لغوية؛ من مثل مصطلح "التنوين" عند نصر بن عاصم (89هـ).

رابعًا: أول مَن ذكر مصطلح الحد في المؤلفات النحوية الخليل بن أحمد الفراهيدي (170هـ) فقد استخدمه في كلامِه عن مصطلح التعجب.

خامسًا: لقد عمد سيبويه (180هـ) إلى تنسيق أفكار أستاذه الخليل في كتابه، وكان لعملية التحديد النحوية نصيب وافر عنده.

سادسًا: لقد تأثر النحو بالمنطق تأثرًا جليًا خاصة في الحدود كما يظهر بعد منتصف القرن الثالث الهجري؛ فالزجاجي (337هـ) _مثلًا_ عبر عن ذلك في حده للاسم.

ومن أهم التوصيات التي أسفر عنها هذا البحث:

أولًا: من الممكن تتبع حدود مصطلحات الرفع في كتب النحاة لرصد نشأته ومدى تحديده.

ثانيًا: من الممكن تتبع حدود مصطلحات النصب في كتب النحاة لرصد نشأته ومدى تحديده.

ثالثًا: من الممكن تتبع حدود مصطلحات الخفض في كتب النحاة لرصد نشأته ومدى تحديده.

رابعًا: من الممكن تتبع حدود مصطلحات المشترك في كتب النحاة لرصد نشأته ومدى تحديده.

المصادر والمراجع

_أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، د/ محمد سمير نجيب اللبدي، دار الكتب الثقافية بيروت.

_أخبار النحويين البصريين، أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (368هـ)، ت: طه محمد الزيني وآخرون، ن: مصطفى البابي الحلبي مصر، 1966م.

_أسرار العربية، أبو البركات الأنباري (577هـ)، ت: محمد بهجت البيطار، ن: مطبعة الترقي دمشق، 1373هـ.

_الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي (337هـ)، ت: د/ مازن المبارك، دار النفائس لبنان، ط 3، 1399هـ.

_البيان والتبيين، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، مكتبة الخانجي القاهرة، 1998م.

_الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي (170هـ)، ت: فخر الدين قباوة، 1416هـ.

_الخاطريات، أبو الفتح عثمان ابن جني (392هـ)، سعيد بن محمد القرني، ماجستير جامعة أم القرى، 1417هـ.

_الفهرست لابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق ابن النديم (380هـ)، ت: الشيخ إبراهيم رمضان، ن: دار المعرفة بيروت لبنان، 1997هـ.

_الكتاب، أبو بشر عمرو بن قُنبر سيبويه (180هـ)، ت: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل لبنان.

_المدارس النحوية، د/ شوقي ضيف، دار المعارف القاهرة، ط 8، د ت.

_المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض حمد القوزي، ن: عمادة شئون المكتبات جامعة الرياض، 1401هـ.

_النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، د/ عبده الراجحي، دار النهضة العربية بيروت، 1979م.

_تجديد النحو العربي، د/ عفيف دمشقية، معهد الإنماء العربي لبنان، 1981م.

_شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، ابن عقيل عبد الله العقيلي (769هـ)، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث مصر، ط 20، 1400هـ.

_شرح المفصل للزمخشري، أبو البقاء موفق الدين بن يعيش (643هـ)، ن: دار الكتب العلمية بيروت لبنان، 1422هـ.

_شرح المقدمة الجزولية الكبير، أبو عمر علي الشلوبين (645هـ)، ت: تركي العتيبي، ن: مكتبة الرشد السعودية، 1413هـ.

_مدخل في النحو العربي، د/ محمد خليل نصر الله، دار الأصول بني سويف مصر، 2010م.

_مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د/ مهدي المخزومي، ن: مصطفى البابي الحلبي مصر، ط 2، 1958هـ.

روافد البحث

(1) يُنظر المدارس النّحْوية، د شوقي ضيف: 13 .
(2) يُنظر أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، د/ محمد اللبدي: 24 .
(3) مدخل إلى النحو العربي، د محمد خليل نصر الله: 1/ 12 .
(4) البيان والتبيين للجاحظ: 2/ 109 .
(5) يُنظر: أخبار النحويين البصْريين للسيرافي: 12 .
(6) يُنظر: النحو العربي والدرس الحديث، د عبده الراجحي: 11 .
(7) يُنظر: تجديد النحو العربي، د عفيف دمشقية: 11 .
(8) يُنظر: المدارس النحوية، د شوقي ضيف: 18 .
(9) يُنظر: المدارس النحوية، د شوقي ضيف: 153 .
(10) يُنظر: المدارس النحوية، د شوقي ضيف: 327 .
(11) يُنظر: الفهرست، لابن النديم: 65 .
(12) المصطلح النحوي، للقوزي: 43 .
(13) أخبار النحويين البصريين، للسيرافي: 21 .
(14) مدرسة الكوفة، مهدي المخزومي: 46 .
(15) الفهرست، لابن النديم: 65 .
(16) الفهرست، لابن النديم: 67 .
(17) المصطلح النحوي، للقوزي: 64 .
(18) الجمل في النحو، للخليل: 45 .
(19) الكتاب، سيبويه: 2/ 131 .
(20) الجمل في النحو، للخليل: 49 .
(21) الكتاب، سيبويه: 1/ 12 .
(22) الكتاب، سيبويه: 1/ 25 .
(23) الكتاب، سيبويه: 1/ 26 .
(24) شرح ابن عقيل، ابن عقيل: 1/ 14 .
(25) الإيضاح، الزجاجي: 49 .
(26) أسرار العربية، للأنباري: 37.
(27) الكتاب، سيبويه: 1/ 12 .
(28) يُنظر: المصطلح النحوي، للقوزي: 85 .
(29) يُنظر: الكتاب، سيبويه: 85 .
(30) الكتاب، سيبويه: 1/ 367 .
(31) يُنظر: الخاطريات، ابن جني: 23_ 26 .
(32) الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي: 48.
(33) الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي: 50.
(34) شرح المفصل، ابن يعيش: 1/ 70.
(35) شرح المقدمة الجزولية الكبير، الشلوبين: 1/ 203.